إقليم البحرين:
التاريخ، الحاضر، المستقبل

أحمد بن محمد بن ربح

٢٠٢٦

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

إقليم البحرين

التاريخ الحاضر المستقبل

أحمد محمد بن ربح

2026

المحتويات

مقدمة الكتاب: إشكالية البحث ومنهجيته

يمثل هذا الكتاب محاولة لإعادة تأصيل الهوية التاريخية لـ "إقليم البحرين" (المعروف إداريًا اليوم باسم "المنطقة الشرقية" من المملكة العربية السعودية)، وذلك عبر مقاربة تتجاوز السرديات الرسمية المركزية. ولا يهدف إلى استذكار عاطفي لماضٍ مضى، بقدر ما تسعى إلى تفكيك آليات إنتاج المعنى التاريخي التي وظفتها السلطة السعودية بعد ضم الإقليم قسراً عام 1913م، والتي أدت إلى تهميش شخصية الإقليم وهويته.

يعمل الكتاب على الإجابة عن سؤال مركزي: كيف تحول إقليم البحرين من كيان سياسي وإداري يتمتع بالحكم الذاتي، ويمتلك مؤسساته الإدارية، إلى مجرد "منطقة جهوية" تابعة لمركز خارجي؟ هذا التحول لم يكن حدثًا عسكريًا عابرًا، بل شكل قطيعة جذرية مع نموذج حكم قائم على الإدارة الذاتية، استمر قرونًا تلو قرون، قبل أن تُفرض عليه إرادة خارجية بالقوة المسلحة.

أولاً: حدود الإقليم وإشكالية التسمية

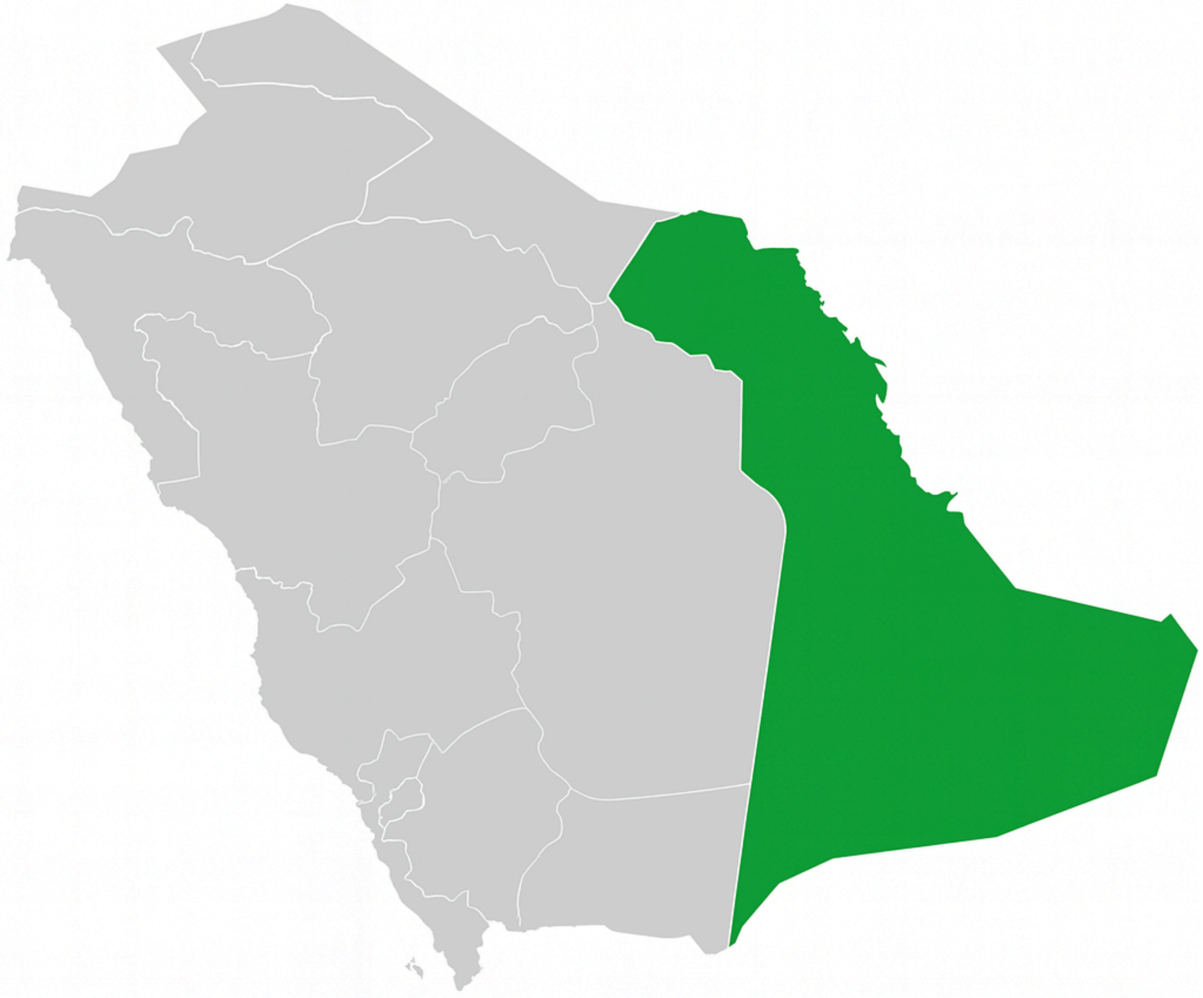
يشير مصطلح "إقليم البحرين التاريخي" في هذا الكتاب إلى الامتداد الجغرافي الواسع الذي كانت تمتد حدوده قديماً من البصرة شمالاً وصولاً إلى عُمان جنوباً. وعُرف في العهد العثماني باسم "سنجق الحسا".يُشكّل لواء الحسا (المعروف اليوم بالمنطقة الشرقية في المملكة العربية السعودية) الكتلة الجغرافية الأكبر والقلب النابض لإقليم البحرين التاريخي. وتُعد المنطقة الشرقية اليوم أكبر مناطق المملكة جغرافياً، حيث تشغل مساحة تُقدَّر بنحو 672,522 كم^2 ، وهي مساحة تمثل حوالي 31% من إجمالي مساحة السعودية. ويتميز الإقليم بتضاريس متنوعة؛ فهو عبارة عن سهل صحراوي يمتد من شواطئ الخليج العربي شرقاً حتى صحراء الدهناء غرباً، ويمتد طولياً لمسافة 1200 كيلومتر تقريباً، من الحدود الكويتية شمالاً إلى صحراء الربع الخالي جنوباً، والتي تُعد أكبر صحراء رملية متواصلة في العالم وتشغل الجزء الجنوبي من الإقليم.

وبحسب النتائج الرسمية لتعداد السعودية 2022م، تجاوز التعداد السكاني في الإقليم خمسة ملايين نسمة (5,125,254 نسمة). ويتألف النسيج البشري من السكان المحليين الأصليين (البحارنة)، تضاف إليهم العمالة الوافدة، بالإضافة إلى الموَطنين السعوديين الذين وُطِّنوا في الإقليم في سياق سياسات تغيير الديمغرافيا التاريخية؛ والتي انتهجتها السلطة السعودية منذ ضم الإقليم.[1] ويعتمد الكتاب تسمية الإقليم بمسماه التاريخي "إقليم البحرين" وليس "المنطقة الشرقية" (وهو مصطلح اتجاهي مجرد؛ فرضته السلطة المركزية عام 1952م)، وذلك تأسيسًا على أن عمليات إعادة التسمية شكلت جزءًا من استراتيجية أوسع لمحو الذاكرة الجغرافية و الهوياتية للإقليم، سنقوم بتحليلها لاحقًا.

---

[1] - الهيئة العامة للإحصاء، المملكة العربية السعودية، *دليل الخدمات الإحصائي - المنطقة الشرقية*؛ وانظر أيضاً: موقع إمارة المنطقة الشرقية، "عن المنطقة". (ملاحظة: الرقم 77,850 كم² الوارد في بعض المصادر الفرعية هو خطأ مطبعي يتناقض مع النسبة المئوية الرسمية ومع المساحة الفعلية للمنطقة).

- الهيئة العامة للإحصاء، *النتائج الرئيسة لتعداد السعودية 2022م*، الصادر في مايو 2023.



يحد الإقليم من الشمال: الكويت والعراق، ومن الشرق: قطر ومملكة البحرين (جزيرة أوال). أما من الجنوب الشرقي فتحده الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان، ومن الجنوب اليمن. وتجاورها من الغرب أقاليم حائل ونجد وإقليم عسير." [2]

[2] وزارة الداخلية السعودية، *إمارة المنطقة الشرقية*، 20 نوفمبر 2019،
متاح على: https://www.moi.gov.sa

ثانيًا: منهجية الكتاب ومصادره

يعتمد الكتاب منهج تاريخي تحليلي نقدي، يستند إلى مصادر أولية متعددة: أعمال بحثية عربية وأجنبية معاصرة، تضمنت وثائق عثمانية وبريطانية بالإضافة إلى المواقع الرسمية الإلكترونية السعودية ووسائل مُصرح بها في المملكة. يسعى الكتاب إلى تجاوز النمط التقليدي في كتابة التاريخ الذي يكتفي بالوصف، إلى تحليل بنى السلطة وآليات الإقصاء التي عملت على إعادة تشكيل الإقليم سياسيًا واجتماعيًا وديموغرافيًا. كما يعتمد على منهج مقارن، من خلال استحضار نماذج دولية من دول أخرى شهدت احتلالاً طويل الأمد أو نزاعات إقليمية (الجزائر، الصحراء الغربية، كردستان العراق، كاتالونيا)، لاختبار فرضية أن طول مدة الاحتلال الإداري لا يمنحه شرعية، ولا يُسقط حق الشعوب في تقرير مصيرها.

ثالثاً: هيكل الكتاب

ينقسم الكتاب إلى أربعة أبواب رئيسية، يتوزع كل باب على عدة فصول:

يتناول الباب الأول: الجذور الحضارية والسيادة التاريخية، مسار تشكل الهوية المستقلة للإقليم. يبدأ بتحليل حضارة دلمون كنموذج للحكم الذاتي والمركز التجاري العالمي (الفصل الأول)، مروراً بالإدارة الساسانية (النموذج المزدوج: الحكم المحلي والتبعية للإمبراطورية) (الفصل الثاني)، ثم العهد النبوي الذي أسس لـ "عقد اجتماعي" فريد بين المركز في المدينة المنورة والإقليم (بيعة المنذر بن ساوى)، وهو نموذج تميز بالشراكة واللامركزية المالية والإدارية (الفصل الثالث). ويختتم الباب الأول بتحليل الحكم العثماني الثاني (1871-1913م) الذي كرس نموذج الحكم الذاتي، مع استقلال قضائي شبه كامل ومشاركة فعالة لأبناء الإقليم في إدارة المجالس المحلية والجمارك والشؤون المالية، إضافة إلى وجود قوات دفاع شعبية ("جيش الدفاع البحراني").

يتناول الباب الثاني: الاحتلال السعودي والتحول الجذري، عملية الاجتياح العسكري عام 1913م، محللاً دوافعه الاستراتيجية (الوصول إلى موانئ الخليج، السيطرة على مصادر المياه والزراعة، التنسيق مع النفوذ

البريطاني)، وتفاصيل تحضيراته العسكرية، وعوامل نجاحه (الضعف العثماني، المفاجأة، التفوق التقني النسبي) (الفصل الخامس). ثم ينتقل الباب إلى تحليل آليات "الاحتلال الإداري" التي تلته: تعيين أمراء من خارج الإقليم (آل جلوي ثم آل سعود)، إقصاء أبناء الإقليم من المناصب القيادية الحكومية (العسكرية والأمنية والمدنية) بنسبة 100%، وتفكيك جهاز الشرطة المحلي، وسياسات الإقصاء والتغيير الديموغرافي والإحلال التي أعادت صياغة التركيبة السكانية والإدارية للإقليم (الفصل السادس). كما يقدم هذا الباب التكييف القانوني الدولي لهذا التحول، محللاً مفهوم "الشرعية المعطلة" (Suspended Legitimacy)، ومثبتاً أن الضم القسري يشكل انتهاكاً صارخاً لحق الشعوب في تقرير مصيرها، وأن طول المدة – مهما طالت – لا يسقط الحقوق التاريخية، ولا يحول الاحتلال الإداري إلى شرعية (الفصل السابع).

يتناول الباب الثالث: آليات المقاومة، أشكال المقاومة المدنية والثقافية التي واجهت الإقصاء. يحلل هذا الباب دبلوماسية العرائض (كرسالة الشيخ علي الخنيزي إلى الملك عبد العزيز، ووثيقة "رؤية حاضر الوطن ومستقبله" عام 2003م)، وخطاب "محل الروح" الذي عبّر فيه الملك عبد العزيز عن العلاقة التبعية القسرية بين المركز والإقليم (الفصل الثامن). ثم يتناول الانتفاضات الكبرى والمقاومة الشعبية (الفصل التاسع)، وانتفاضة الكرامة عام 2011م كمرحلة نضوج في الوعي السيادي (الفصل العاشر). كما يرصد المقاومة الرمزية: التمسك باللهجة المحلية، العمارة التقليدية، النخيل، وأشجار المانجروف، والمؤسسات الأهلية الموازية (المجالس الدينية، الجمعيات الخيرية والحضور الثقافي) التي حافظت على النسيج الاجتماعي رغم محاولات التفكيك المنهجية (الفصل الثاني عشر).

يتناول الباب الرابع: العرائض والعهود: الجذور التاريخية للفيدرالية السيادية، الانتقال من التوثيق إلى الطرح، مقدماً الإطار القانوني والتاريخي للحل. يرتكز هذا الباب على إثبات أن حق تقرير المصير لا يسقط بالتقادم، مستنداً إلى النماذج الدولية الناجحة (الجزائر، الصحراء الغربية، كاتالونيا، كردستان) (الفصل السادس عشر). كما يعيد قراءة العهود التاريخية بين الدولة السعودية والأقاليم الأخرى (بيعة الحجاز ومعاهدة الملك عبد العزيز مع الإدريسي) التي اعترفت صراحة بالحكم الذاتي والإدارة المحلية، ليؤسس لحجة قانونية مفادها

أن ما أقرّه الملك المؤسس لأقاليم أخرى هو حق أصيل لإقليم البحرين أيضاً (الفصل الثالث عشر). ويتناول هذا الباب المقاومة بالشرعية من خلال العرائض والمخاطبات المكتوبة (الفصل الحادي عشر)، والمقاومة الثقافية والرمزية (الفصل الثاني عشر)، ثم الانبعاث نحو العقد الاجتماعي الجديد (الفصل الرابع عشر)، والرؤية الدستورية وخارطة الطريق نحو الفيدرالية (الفصل الخامس عشر). وينتهي هذا الباب إلى طرح النموذج الفيدرالي كحل عملي يجمع بين وحدة الدولة وسيادة الإقليم على موارده وإدارته المحلية، مع ضمان التمثيل العادل في المؤسسات المركزية.

رابعًا: الخلاصة والهدف من الكتاب

يخلص هذا الكتاب إلى أن تحويل إقليم البحرين من كيان يتمتع بحكم ذاتي (قبل 1913م) إلى منطقة تابعة إداريًا وأمنيًا وماليًا للمركز (بعد 1913م) قد تم عبر عملية منهجية من الإقصاء والإحلال، استمرت لأكثر من قرن، وانتهكت المبادئ الأساسية للقانون الدولي (حق الشعوب في تقرير المصير، حرمة الاستيلاء على الأراضي بالقوة). هدف الكتاب إلى فتح حوار جاد حول إمكانية تصحيح هذه العلاقة، عبر تبني نموذج فيدرالي يضمن وحدة الدولة وسلامتها، مع إعادة الاعتبار للخصوصية التاريخية والثقافية والسياسية للإقليم، وتمكين أبنائه من إدارة شؤونهم العامة، أسوة بما تم في دول أخرى اعترفت بتنوعها الداخلي كأساس لقوتها وليس لضعفها.

خامسًا: الفئة المستهدفة

لا يخاطب هذا الكتاب جمهورًا متجانسًا، بل يستهدف أربع فئات رئيسية، لكل منها اعتباراتها الخاصة:

أولاً: أبناء إقليم البحرين (المنطقة الشرقية حاليًا): يُعد هذا الكتاب وثيقة تأسيسية لمصالحة شعب الإقليم مع ذاكرته التاريخية المسلوبة. يهدف إلى تقديم رواية موثقة لتاريخ إقليمه، بعيدًا عن الخطاب الرسمي الذي يختزل هويتهم في "مواطنين من الدرجة الثانية" أو "طائفة مهمشة". إنها محاولة لرد الاعتبار لذاكرة جمعية ظلت حية في النفوس لكنها غائبة عن الوثائق والمناهج.

ثانيًا: الباحثون والأكاديميون والمؤرخون: يسعى هذا الكتاب إلى سد فجوة في المكتبة العربية والأكاديمية، حيث تندر الدراسات الشاملة التي تتناول إقليم البحرين من منظور تحليلي نقدي، مغايراً للرواية الرسمية الحكومية. كما يستهدف فتح نقاش حول مفاهيم مثل "الضم القسري"، "الاحتلال الإداري الداخلي"، "حق تقرير المصير للأقاليم المضمَة قسراً"، و"الفيدرالية كحل للصراعات المركزية-الإقليمية".

ثالثًا: صناع القرار والسياسيون والإعلاميون: يهدف هذا الكتاب إلى تقديم مادة معرفية موثقة لمن يهمه فهم جذور الأزمة في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية. من خلال كشف الآليات التاريخية للإقصاء والإحلال، يأمل الباحث أن يقدم إطارًا لفهم المطالب الشعبية المتكررة (من انتفاضة 1928 إلى انتفاضة 2011) ليس كـ "تمرد طائفي" أو "مؤامرة خارجية"، بل كردود فعل مشروعة على سياسات ممنهجة من التهميش. كما تهدف إلى تقديم نموذج عملي (الفيدرالية) كبديل يحقق الاستقرار والعدالة دون المساس بالوحدة الوطنية.

رابعًا: المجتمع الدولي ومنظمات حقوق الإنسان: من خلال استحضار النماذج الدولية (الجزائر، الصحراء الغربية، كردستان، كاتالونيا) والاستناد إلى المواثيق الدولية (حق تقرير المصير، حرمة الاستيلاء على الأراضي بالقوة، العهود الدولية)، تسعى هذه الدراسة إلى وضع قضية إقليم البحرين في سياقها العالمي. لا تهدف إلى الاستجداء الخارجي، بل إلى إثبات أن ما جرى ويجري في هذا الإقليم ليس حالة شاذة، بل هو جزء من نمط تاريخي من الاحتلال والإقصاء، والمعالجات المتاحة له تخضع للمعايير الدولية نفسها التي طُبقت في حالات مماثلة.

الباب الأول: الجذور الحضارية والسيادة التاريخية

مقدمة الباب الأول: الجذور الحضارية والسيادة التاريخية

لا يمكن فهم واقع أي مجتمع دون تتبع جذوره التاريخية. من هذا المنطلق، يُعنى هذا الباب بتأصيل الجذور الحضارية لإقليم البحرين التاريخي، وتتبع مسارات تشكل هويته السياسية المستقلة عبر العصور، من حضارة دلمون مروراً بالساسانيين والنموذج النبوي، وصولاً إلى الحكم العثماني الثاني (1871-1913م).

يهدف هذا الباب إلى الإجابة عن سؤالين محوريين: ما الذي جعل الإقليم قادراً على تشكيل هذه الهوية المستقلة؟ وما طبيعة العلاقة التي ربطته بالمراكز الإمبراطورية المتعاقبة، والتي حافظ خلالها على خصوصيته رغم تبعيته الجزئية؟

يتوزع الباب على أربعة فصول متسلسلة:

الفصل الأول: دلمون: الجذر الحضاري والإرث السياسي – يتناول نشأة حضارة دلمون، العوامل الطبيعية والاقتصادية والجيوسياسية التي جعلتها مركزاً تجارياً عالمياً، وإرثها السياسي والإداري الذي تجاوز انهيارها السياسي.

الفصل الثاني: الساسانيون والإدارة المحلية – يحلل النموذج الساساني في الحكم (224-651 م)، القائم على نظام الحكم المزدوج (مرزبان فارسي وحكام محليون من العرب)، مما حافظ على خصوصية الإقليم الإدارية.

الفصل الثالث: النموذج النبوي والدولة بعد النبي – يركز على النموذج الفريد الذي أرساه النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) مع إقليم البحرين (بيعة المنذر بن ساوى)، القائم على الإبقاء على الحاكم المحلي والفصل بين السلطات واللامركزية المالية، ثم يتتبع تراجع هذا النموذج بعد النبي.

الفصل الرابع: الحكم الذاتي في العهد العثماني الثاني (1871-1913م) – يحلل اللامركزية العثمانية ومشاركة أبناء الإقليم في المجالس المحلية والقضاء المستقل والسيطرة على الموارد، وصولاً إلى تحليل أسباب الانسحاب العثماني عام 1913م.